سياسات الإصلاح الزراعي في سوريا ١٩٦٣-١٩٧٠

بين الخطاب الاشتراكي والواقع الاقتصادي

م.د عامر رحيم حسن

وزارة التربية/مديرية تربية الرصافة الثانية

Aamerraheem716 @ gmail.com

الموبايل: ٠٧٧١٨٥٣٧٤٣٧

سياسات الإصلاح الزراعي في سوريا ١٩٦٣-١٩٧٠
بين الخطاب الاشتراكي والواقع الاقتصادي

م.د عامر رحيم حسن

الملخص:

اختزلت سياسات ١٩٦٣-١٩٧٠ الإصلاح الزراعي في عملية مصادرة واسعة، استُخدمت لإعادة هندسة الريف اجتماعياً وسياسياً، لا اقتصادياً. فبينما حققت تغييراً جزئياً في البنية الاجتماعية عبر تقليص الإقطاع التقليدي، فقد تحول الخطاب الاشتراكي من أداة تحرر إلى آلية تسلط غطّى هيمنة الدولة على الريف عبر شبكة بيروقراطية.

انقسم البحث الى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول تحليل السياسات الزراعية التي اتبعتها الحكومة السورية خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٠، وفي المبحث الثاني دراسة الخطاب الاشتراكي الذي تبنته الحكومة السورية خلال هذه الفترة، وفي المبحث الثالث تقييم الواقع الاقتصادي لسياسات الإصلاح الزراعي في سوريا، وانتهى البحث بخاتمة تناولنا بها اهم النتائج التي توصل لها البحث، خلاصتها أن سياسة الإصلاح الزراعي حولت سوريا من دولة مصدرة للغذاء إلى مستوردة للقمح بدءاً من ١٩٧٤، وقد خلقت جيلاً من الفلاحين المفلسين الذين تحولوا لاحقاً إلى قاعدة للاحتجاج (انتفاضة ١٩٧٦-١٩٨٢)، كما أسست لنموذج "الريع السياسي" حيث صارت الأرض أداة للمحاصصة الطائفية والقبلية في عهد الأسد.

الكلمات المفتاحية : السياسات الزراعية، الخطاب الاشتراكي، الواقع الاقتصادي.

Agrarian Reform Policies in Syria 1963-1970 Between Socialist Discourse and Economic Reconomic reality.

Abstract:

The policies of 1963-1970 reduced agrarian reform to a broad process of confiscation, used to re-engineer the countryside socially and politically, not economically. While they achieved a partial change in the social structure by reducing traditional feudalism, the socialist discourse transformed from a tool of liberation into a mechanism of authoritarianism that masked the state's dominance over the countryside through a bureaucratic network.

The research is divided into three sections. The first section analyzes the agricultural policies pursued by the Syrian government during the period 1963-1970. The second section examines the socialist discourse adopted by the Syrian government during this period. The third section evaluates the economic reality of agrarian reform policies in Syria. The research concludes with a conclusion that addresses the most important findings. The conclusion is that the agrarian reform policy transformed Syria from a food-exporting country to a wheat importer, beginning in 1974. It created a generation of bankrupt peasants who later became a base for protest (the 1976-1982 uprising). It also established the model of "political rent," whereby land became a tool for sectarian and tribal quotas during the Assad era.

Keywords: Agricultural policies, socialist discourse, economic reality

المقدمة:

تناول هذا البحث سياسات الإصلاح الزراعي التي نفذتها الحكومة السورية خلال الفترة المحورية (١٩٦٣-١٩٧٠)، وهي السنوات الأولى لحكم حزب البعث العربي الاشتراكي، مثلت هذه السياسات في سلسلة من الإجراءات والقوانين، أبرزها قانون الإصلاح الزراعي رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته، والتي هدفت نظرياً إلى إعادة توزيع ملكية الأراضي الزراعية، وتحديد الملكية، وتحرير الفلاحين من علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية، وإرساء قواعد اقتصاد اشتراكي في الريف السوري. يسلط البحث الضوء على هذه التجربة كحالة دراسة للتحولات الاقتصادية-الاجتماعية الطموحة في سوريا الحديثة.

- أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه موضوع تاريخي حديث ومعاصر يحلل مرحلة حاسمة في بناء الدولة السورية الحديثة وتشكيل علاقات الإنتاج في قطاعها الحيوي (الزراعة).كما انه يكشف التناقضات التي تساهم في فهم الفجوة بين الخطاب السياسي الاشتراكي المعلن والأداء الاقتصادي الفعلي للسياسات المنفذة. فضلا عن الدروس مستفادة اذ يقدم تحليلاً نقدياً لتجربة إصلاحية شاملة يمكن أن يفيد في تقييم السياسات الزراعية

والتنموية بشكل عام، خاصة في سياقات مشابهة. كما انه يسد فراغاً في الدراسات المتعلقة بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي لسوريا في النصف الثاني من القرن العشرين.

_ إشكالية البحث:

تتمحور الإشكالية الرئيسية للبحث حول السؤال التالي: إلى أي درجة نجحت سياسات الإصلاح الزراعي في سوريا (١٩٦٣-١٩٧٠) في تحقيق أهدافها الاشتراكية المعلنة (كالعدالة الاجتماعية وتحرير الفلاحين وبناء اقتصاد زراعي اشتراكي منتج) على أرض الواقع الاقتصادي؟ وما هي العوامل التي تفسر الفجوة بين الخطاب الإيديولوجي الاشتراكي الحاكم والنتائج الاقتصادية والتشغيلية التي تم رصدها؟ ينبثق عن هذا السؤال المركزي أسئلة فرعية حول الآثار الاقتصادية الملموسة للإصلاح على الإنتاجية، والاستثمار الزراعي، وهياكل التسويق، ورفاهية الفلاحين المستفيدين.

_ منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي الوصفي-التحليلي: لتتبع تطور سياسات الإصلاح الزراعي (القوانين، المراسيم، البيانات الرسمية) والسياق التاريخي-السياسي الذي نشأت فيه كذلك المنهج التحليلي النقدي لفحص الخطاب الرسمي (الخطب، الوثائق الحزبية، الصحف) وموازنته بالبيانات والمؤشرات الاقتصادية والإحصائية المتاحة (إنتاجية المحاصيل، حيازات الأراضي، التجارة الزراعية، تقارير دولية).ودراسة الحالة: باعتبار تجربة سوريا حالة دراسية محددة للإصلاح الزراعي في سياق اشتراكي عربي. والجمع بين المصادر الأولية (حيثما أمكن) والثانوية: مثل القوانين والمراسيم الرسمية، التقارير الإحصائية، الدراسات الأكاديمية، المذكرات، والوثائق الأرشيفية المتاحة.

اولا: تحليل السياسات الزراعية التي اتبعتها الحكومة السورية خلال السنوات١٩٦٣ -١٩٧٠:

شكّل وصول حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٣ منعطفاً حاسماً في السياسة الزراعية السورية، أذ تم تغيير النهج من الإصلاح التدريجي إلى التغيير الجذري المدفوع بأيديولوجيا اشتراكية راديكالية[١]. وقد اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات التشريعية تحت شعار "تحرير الفلاحين من الإقطاع"، مستندةً إلى قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٦١ لعام

١٩٥٨[٢] الذي صدر خلال الوحدة مع مصر، والذي حدد سقفاً للملكية الزراعية بـ ٨٠ هكتاراً للأراضي المروية و٣٠٠ هكتار للبعلية(الزراعة او المحاصيل التي تعتمد كليا على الامطار) .

إلا أن التعديلات التي أقرها البعث، خاصة المرسوم التشريعي رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٣[٣] ورقم ٦٦ لسنة ١٩٦٩[٤]، وسّعت صلاحيات الدولة في المصادرة وأدخلت مفهوم "الاستصلاح الزراعي" كذريعة لتجريد الملاكين من أراضيهم.

١-الإطار القانوني التشريعات وآليات الهيمنة:

أ- التشريعات المحورية:

- **المرسوم ١٩٦٣/٨٨:**

خفض سقف الملكية إلى ١٥-٥٠ هكتاراً (حسب نوعية الأرض)، وصادر الأراضي الزائدة دون تعويض عادل، مع منح الدولة صلاحية تصنيف الأراضي كـ "غير مستصلحة" أو "أملاك دولة"[٥].

- **المرسوم ١٩٦٩/٦٦:**

منح الدولة الحق في مصادرة الأراضي لـ "المصلحة العامة"، ووسع تعريفها ليشمل مشاريع البنى التحتية والاستصلاح، مما فتح الباب لمصادرة ١,٢٢٥ مليون هكتار (خُمس الأراضي الزراعية السورية) [٦].

ب- الآليات القانونية للسيطرة:

استُخدم قانون عام ١٩٦٣ لتجريد الأكراد من أراضيهم في الحسكة، بالتزامن مع "الإحصاء الاستثنائي" (١٩٦٢) الذي سحب الجنسية من آلاف الأكراد، مما حال دون إثبات ملكيتهم للأرض، وأعيد تصنيف أراضي سهل الغاب والجزيرة ودير الزور كـ "أراضٍ بحاجة للاستصلاح"، فانتُزعت من مالكيها التقليديين (عشائر عربية وكردية) وحُولت إلى أملاك دولة[٧] .

٢- آليات التطبيق:

أ- إعادة التوزيع: الواقع مقابل الشعارات:

وزع ٣٣,٣% فقط من الأراضي المصادرة على الفلاحين، بينما بيع ٢٣,٥%، وخصص ١٨,١% للتعاونيات، وبقي ٢٥,١% غير موزع وأُجّر لشبكات موالية للحزب، كما حصل عناصر الحزب والأمن على أفضل الأراضي في سهل الغاب والفرات، بينما حصل الفلاحون الفعليون على قطع صغيرة غير مكتفية ذاتياً (أقل من ٨ هكتارات في المتوسط)، ودون تمويل كافٍ أو دعم تقني [٨].

ب- مشروع "الحزام العربي":

وفي إطار بناء سد الفرات (١٩٦٨-١٩٧٣)، غمرت بحيرة الأسد أراضي العشائر في الرقة، فـ "عُوضوا" بأراضي على الشريط الحدودي مع تركيا (٣٥٠ كم × ١٥ كم). رُحّل ١٤٠,٠٠٠ شخص قسراً إلى محافظة الحسكة، ونُقلت سجلاتهم المدنية، بهدف تغيير البنية الديموغرافية لمناطق الأكراد [٩].

٣- البنى المؤسسية: أدوات السيطرة السياسية:

أ- الجمعيات التعاونية: واجهة بيروقراطية:

أُنشئت شبكة من الجمعيات الفلاحية (كجمعيات اتحاد الفلاحين العام ١٩٦٤)، كانت تُدار من قبل كوادر بعثية[١٠]، وتحولت إلى:

١- أدوات رقابية: ربطت توزيع المدخلات الزراعية (بذور، أسمدة، وقود) بالانتماء الحزبي .

٢- آليات إفقار: أجبرت الفلاحين على بيع محاصيلهم بأسعار تحدها الدولة، مما أفقدهم الاستقلال الاقتصادي [١١].

ب- المصرف الزراعي التعاوني: شبكة الائتمان المربوطة:

تم تمويل المشاريع الزراعية عبر فروع منتشرة، لكن شروط القروض فضّلت الموالين، وحوّلت الفلاحين من ملاك مستقلين إلى مدينين دائمين للدولة[١٢].

٤- التحولات الاقتصادية والاجتماعية:

أ- انهيار الإنتاجية الزراعية:

انخفض إنتاج القمح خلال السنوات ١٩٦٥-١٩٧٠ الى ١٨ % والقطن الى ٢٢% بسبب نقص الخبرة الفنية لـ "الفلاحين الجدد"، وسوء إدارة مشاريع الدولة، كما أهملت مشاريع الري في حوض الفرات، مما زاد التملح (التسبيخ) في ٣٠% من الأراضي المستصلحة.

ب- التحولات الاجتماعية: من الإقطاع إلى بيروقراطية الدولة:

من التحولات الاجتماعية تقلص نفوذ شيوخ العشائر في الجزيرة والفرات، لكنهم استبدلوا بـ "شيوخ حزبيين" يسيطرون على التعاونيات، وقد تكونت بيروقراطية حزبية (مثل عائلة شاليش في مؤسسة الإسكان العسكري) استفادت من تأجير الأراضي غير الموزعة، أضف لذلك هجرة ٢٥% من فلاحي حوران والجزيرة إلى دمشق وحلب بين ١٩٦٥-١٩٧٠ بسبب تردي الأحوال المعيشية(١٣).

ثانيا: دراسة الخطاب الاشتراكي الذي تبنته الحكومة السورية خلال١٩٦٣-١٩٧٠:

شكّل الخطاب الاشتراكي للحكومة البعثية (١٩٦٣-١٩٧٠) نسيجاً معقداً يجمع بين الماركسية المُعدّلة والقومية العربية، حيث تم توظيفه كأداة لشرعنه سياسات الإصلاح الزراعي، حيث ركز هذا الخطاب على ثلاثة أركان(١٤):

١- محاربة الإقطاع كعدو طبقي يعيق التحرر القومي.

٢- تكريس دور الدولة كـ "الوصي على الثورة الاجتماعية".

٣- ربط الأرض بالهوية عبر شعار "الفلاح العربي سيد أرضه"

اعتمدت السلطة على منظري الحزب مثل ياسين الحافظ وميشيل عفلق، الذين صاغوا مفهوم "الاشتراكية العربية" كبديل عن الماركسية الأممية، مع التركيز على الخصوصية القومية(١٥).

١- البنى الفكرية للخطاب: من النظرية إلى الشعارات:

أ- التأصيل الماركسي المُهجن:

حُوّلت مقولة "صراع الطبقات" إلى "صراع ضد بقايا الإقطاع والاستعمار"، مع إسقاط فكرة ديكتاتورية البروليتاريا، كما رُفع الفلاح إلى مرتبة "طليعة الثورة" في مجتمع زراعي، مخالفاً النموذج الماركسي الكلاسيكي(١٦).

ب- المبادئ الرمزية الثلاث: الأرض - الفلاح - الأمة: (١٧).

شكّلت هذه الثنائيات العمود الفقري للخطاب فالأرض كانت رمزيتها الخطابية جسد الأمة في حين أن الوظيفة الأساسية منها كانت شرعنة المصادرة كـ "استرداد"، أما الفلاح كرمزية خطابية هو حامل المشروع القومي في حين أن الوظيفة الأساسية كانت تعبئة الريف ضد المعارضين، والإقطاع في الرمزية الخطابية كان خيانة القومية والوظيفة الأساسية تجريد الخصوم من الشرعية واعطائها للأمة.

ج- التناقض الفكري:

هناك أنواع عدة من التناقض الفكري منها التناقض بين النظرية والتطبيق مثل رفع شعار العدالة الاجتماعية بينما يؤدي التطبيق الى تركز الثروة بيد فئة جديدة نخبة بيروقراطية او عسكرية وهناك التناقض الداخلي في النظرية مثال الجمع بين الحرية وحكم الحزب الواحد وهناك التناقض بين الشعارات والواقع الاجتماعي اذ كشف الخطاب تناقضاً جوهرياً بين الخطاب المساواتي أي(توزيع الثروة) والممارسة السلطوية (احتكار الدولة لعملية التوزيع)، وهو ما سماه الباحث حنا بطاطو: "الاشتراكية البيروقراطية" (١٨).

ثانياً- آليات نشر الخطاب الاشتراكي:

أ- التعبئة الحزبية المباشرة:

تم نشر الأفكار الاشتراكية التي نص عليها الخطاب الاشتراكي من خلال المدارس الحزبية الريفية، فقد عمل الحزب على إنشاء ١٢٠ مركزاً ليتم تلقين الفلاحين مبادئ "الاشتراكية العلمية" المعدلة(١٩)، مع التركيز على تقديس الدولة كممثل للإرادة الشعبية وتصوير المعارضين كعملاء للإمبريالية، كما تم تقدّيم عروضاً مثل مسرحية "صراخ الأرض" التي تجسّد الإقطاعي كخائن للوطن التي ظهرت في ستينيات القرن الماضي.

ب- توظيف المؤسسات التعليمية:

لم تقف الآليات لنشر الأفكار الاشتراكية بين افراد المجتمع كمواطنين فحسب وإنما أُدخلت مناهج جديدة تروّج للأفكار الاشتراكية تم تدريسها لطلاب المدارس والجامعات كمادة أساسية لغرز الثقافة الاشتراكية في عقولهم، فمن ذلك مقرر "التربية القومية الاشتراكية" الذي ربط الإصلاح الزراعي بالبطولات التاريخية (مثل صلاح الدين، وهزيمة الصليبيين)، وخرائط "سوريا الاشتراكية" التي ظهرت في الكتب المدرسية عام ١٩٦٦ تُظهر الأراضي المصادرة باللون الأحمر تحت شعار "أرض الشعب""[٢٠].

ج- الإعلام الموجه:

لا يمكن الاغفال أن الاعلام هو أفضل وسائل أي سياسة ووسيلة مهمة لنشر الأفكار وزرعها في عقول الشعوب حيث أنه وسيلة مباشرة وغير مباشرة وآلية فعالة لنجاح ذلك حيث سيطرت الدولة على ٩٥% من وسائل الإعلام عبر صحيفة "البعث" التي نشرت ٢٢ مقالاً شهرياً في المتوسط ترفع شعار "من لا أرض له لا وطن له" وأيضاً الإذاعة الريفية التي تبثت ٤ ساعات يومياً وتخلط الأناشيد الثورية بتقارير مبالغ فيها عن نجاح التعاونيات"[٢١].

٣- التناقض الجدلي بين الخطاب والممارسة:

كشف التحليل ثلاث فجوات جوهرية ، الأولى تتعلق بالتوزيع فكما أشار الخطاب الاشتراكي "الأرض لمن يفلحها" في حين أن الواقع ٦٧% من الأراضي الموزعة ذهبت لمنتسبي الحزب وفق إحصاءات وزارة الزراعة ١٩٦٩م، ثانياً لقد أشار الخطاب الاشتراكي أن "اتحاد الفلاحين صوت الأرض"، في حين أن قيادات الاتحاد كانت من عائلات حضرية موالية للسلطة (آل اليوسف، آل الزعبي) لا علاقة لها بالزراعة، ثالثاً نص الخطاب الاشتراكي أن "التعاونيات طريق الرفاه"، في حين أن ٨٠% من التعاونيات أفلسَت بسبب فساد المدراء (٤١% من القروض الزراعية اختُلسَت)، وإجبار الفلاحين على زراعة محاصيل غير ملائمة مثل القطن الذي استنزفت زراعته التربة والمياه وكذلك الشمندر السكري الذي لم يكن ملائما للتربة والمناخ ، لم يكن الخطاب الاشتراكي في الواقع حلاً اجتماعيا أو سياسة حقيقية تهدف لدعم الطبقة المكافحة وخاصةً الفلاحين ضد الاقطاع فإن "التقسيم

الاصطناعي بين فلاح 'تقدمي' و'إقطاعي' دمر النسيج الريفي"، كما رسّخ ثنائية "الدولة-المنقذ" مقابل "الشعب-المستحق"، وهي إستراتيجية استخدمها نظام الأسد لاحقاً(٢٢).

ثالثا: تقييم الواقع الاقتصادي لسياسات الإصلاح الزراعي في سوريا:

اعتمد هذا التقييم على مقارنة الأهداف المُعلنة للإصلاح (زيادة الإنتاجية، تحقيق الاكتفاء الذاتي، بناء اقتصاد اشتراكي) مع المؤشرات الاقتصادية الفعلية خلال الفترة وبعدها مباشرةً، مستنداً إلى:

- البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الزراعة السورية
- تقارير دولية سرية (البنك الدولي، الفاو).
- دراسات ميدانية (مشروع الذاكرة الشفوية للفلاحين).

١- الأداء الإنتاجي (الانهيار المنظم):

أ- تراجع المحاصيل الاستراتيجية:

إذا ما قارنا وفق احصائيات متوسط الإنتاج لبعض المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والقطن والشعير، سنرى تراجعاً كبيراً لمتوسط الإنتاج بين فترتين الأولى سابقة لدراستنا وهي بين عامي ١٩٦٠-١٩٦٣ والثانية ١٩٦٨-١٩٧٠ تم بيان هذا التراجع وفق الجدول التالي(٢٣):

المحصول	متوسط الإنتاج (١٩٦٠-١٩٦٣)	متوسط الإنتاج (١٩٦٨-١٩٧٠)	نسبة التراجع
القمح	١,٤ مليون طن	١,١ مليون طن	٢١%
القطن	٥٠٠,٠٠٠ بالة	٣٩٠,٠٠٠ بالة	٢٢%
الشعير	٧٦٠,٠٠٠ طن	٥٥٠,٠٠٠ طن	٢٨%

ب- تدهور الإنتاجية الفردية:

حيث انخفضت إنتاجية الهكتار الواحد من القمح من ١,٨ طن في عام ١٩٦٣ إلى ١,٢ طن في عام١٩٧٠، وقد كان السبب الرئيسي هو حرمان ٧٢% من الفلاحين المستفيدين من التمويل الكافي لشراء البذور المحسنة(٢٤).

٢- الكلفة المالية (استنزاف موارد الدولة):

أ- الأعباء المباشرة:

حيث أن عدم وجود استراتيجية حقيقية وتنظيم جيد للكلفة المالية أوقع الدولة في مشكلة مالية حقيقية أضف لتفشي الفساد في هيكل الدولة بشكل عام يمكننا تبيان ذلك وفق الجدول التالي[٢٥]:

البند	التكلفة (١٩٦٣-١٩٧٠)	النسبة من الميزانية	النتيجة
تعويضات الملاك (جزئية)	٨٥ مليون ليرة سورية	٤,٣%	ديون متراكمة للدولة
مشاريع الري الاصطناعي	٣٢٠ مليون ليرة	١٢%	٤٠% من المشاريع توقفت بسبب سوء التخطيط
دعم المدخلات الزراعية	١١٠ مليون ليرة	٦,١%	وصل ٣٠% فقط للمستفيدين الفعليين

ب- العبء غير المباشر:

ارتفع مؤشر أسعار المنتجات الزراعية ١٤٠% بسبب شح الإنتاج (مقارنة بـ ٤٥% في القطاع الصناعي) مما نتج عن ذلك تضخم جامح، كما تراجعت حصة الزراعة من إجمالي الصادرات من ٦٥% (١٩٦٣) إلى ٣٨% (١٩٧٠)، مما أفقد سوريا مصدراً رئيسياً للعملة الصعبة، مما نتج عن ذلك انهيار في الصادرات.

ثالثاً:- الفشل الهيكلي (تعثر النموذج الاشتراكي):

أ- التعاونيات الزراعية (ورشة فساد منظمة):

وفق تقرير وزارة الزراعة لعام ١٩٦٩ فإن ٨٢% من التعاونيات سجلت خسائر متكررة ، و٤٥% من القروض الممنوحة لها سُجلت كـ "ديون مستحقة" بسبب اختلاسات، كما تم أنفاق ٦٥% من ميزانيتها على رواتب الموظفين الإداريين (منهم ٧٠% بدون خبرة زراعية)، كما نرى أن الإنتاج الفعلي حقق ١٨% فقط من التوقعات[٢٦].

ب- مشاريع الدولة (إهدار الموارد):

ومن ذلك فإن سد الفرات (١٩٦٨-١٩٧٣)، قد كلف ٩٥٠ مليون ليرة (أكبر استثمار في التاريخ السوري آنذاك)، حيث غمرت بحيرة الأسد ٨٠,٠٠٠ هكتار من أجود

الأراضي، ولم تُستثمر في توليد الكهرباء إلا بنسبة ٤٠% من طاقتها حتى ١٩٧٥ وفق تقرير البنك الدولي لعام ١٩٧٦[٢٧].

رابعاً- التداعيات الاجتماعية:

أ- تهميش الفلاح المستفيد:

فعلى الرغم من أن ١٢٠,٠٠٠ فلاح حصل على أراضي (١٥% منهم نساء)، إلا أن ٨٩% منهم ظلوا تحت خط الفقر وذلك بسبب صغر المساحة (متوسط ٥,٧ هكتار)، كما تم مضاعفة كلفة الإنتاج خاصةً أسعار الوقود ١٩٦٦-١٩٧٠، كما أن متوسط ديون الفلاح المستفيد ٣,٥٠٠ ليرة تعادل دخله ٤ سنوات، وإن ٣٣% من الأراضي الموزعة عادت للدولة بسبب عجز الفلاحين عن السداد[٢٨].

ب- تحولات سلبية في سوق العمل:

حيث شكلت عدة مشكلات اجتماعية واقتصادية أثرها الواضح في التحولات السلبية لسوق العمل[٢٩]، يمكننا استيضاحها وفق الجدول التالي:

المشكلة	البيانات	النتيجة
هجرة الريف	٣٤٠,٠٠٠ نسمة (١٩٦٥-١٩٧٠)	تكدس الأحياء العشوائية في دمشق وحلب
ارتفاع البطالة	٣٨% بين شباب الريف (١٩٧٠)	توظيفهم في أجهزة الأمن كميليشيات حزبية
انهيار الحرف الريفية	اختفاء ٦٥% من مشاغل الحرير والصوف	فقدان التنوع الاقتصادي

خامساً- العوامل الهيكلية للفشل: تشريح الأزمة: [٣٠]

أ- عوامل داخلية:

١- المركزية المتطرفة:

حيث أن ٩٥% من القرارات الزراعية تُتخذ في دمشق دون مراعاة الخصوصيات الإقليمية (مثل مناخ حوران الجاف و سهل الغاب الرطب).

٢- الفساد الهيكلي:

حيث شبكة "اللجان الزراعية" (التي تُقرر توزيع الأراضي) كانت تبيع الوثائق بمتوسط ٥٠٠ ليرة للمستفيد وفق تقرير المخابرات السورية السري ١٩٦٨.

ب- عوامل خارجية:

حيث أن الحرب مع الكيان الصهيوني عام ١٩٦٧، حولت ٥٥% من ميزانية التنمية الزراعية للإنفاق العسكري، اضف لذلك فقدان مرتفعات الجولان التي تشكل ٢٠% من أراضي سوريا الخصبة.

كما أن المقاطعة العربية كان لها دور ومن ذلك رفض العراق والأردن استيراد القمح السوري بعد ١٩٦٦ بسبب الخلافات السياسية مع نظام البعث[٣١].

على اية حال يمكن القول ان الإصلاح الزراعي لم يكن سوى عملية خصخصة للدولة، انتقلت فيها ملكية الأرض من الإقطاع الخاص إلى إقطاع حزبي أكثر قسوة.

الخاتمة:

استعرض هذا البحث بالتحليل سياسات الإصلاح الزراعي التي طبقت في سوريا خلال الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٠. بدأ بتحديد الإطار النظري والأهداف المعلنة لهذه السياسات، والمتمثلة في بناء اقتصاد اشتراكي زراعي عبر تحديد الملكية، وتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين، وإنشاء التعاونيات، والقضاء على الإقطاع. تتبع البحث الإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذت، كقانون الإصلاح الزراعي رقم ٨٨ وتعديلاته وآليات المصادرة والتوزيع. كما حلل الخطاب الرسمي الاشتراكي الذي رافق هذه السياسات. ثم انتقل البحث لفحص الآثار والنتائج الاقتصادية الملموسة لهذه السياسات على أرض الواقع وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج الرئيسية، أهمها:

- **تحقيق جزئي للأهداف الاجتماعية:** نجحت السياسات نسبياً في تقليص ملكية كبار الملاك وإعادة توزيع قسم من الأراضي على عدد من صغار الفلاحين، مما أدى إلى تغيير في البنية الاجتماعية للريف.
- **فشل ذريع في تحقيق الأهداف الاقتصادية الاشتراكية:** ظهرت فجوة كبيرة بين الخطاب الاشتراكي والواقع الاقتصادي.اذ فشلت السياسات في بناء اقتصاد زراعي اشتراكي فعال ومستدام. ورفع الإنتاجية الزراعية بشكل عام؛ بل شهدت العديد من المحاصيل تراجعاً أو ركوداً. وإنشاء تعاونيات فعالة ومستقلة اقتصادياً، وتحولت غالباً

إلى هياكل بيروقراطية. توفير التمويل والتقنيات والخدمات الكافية للفلاحين الجدد، مما أثر على قدرتهم الإنتاجية. معالجة مشاكل التسويق والبنى التحتية الريفية بشكل كافٍ.

- **أسباب الفجوة:** يعزى هذا الفشل إلى عوامل متشابكة منها: الصعوبات الإدارية والبيروقراطية، عدم كفاءة التخطيط، نقص الخبرة الفنية، ضعف التمويل، تدخل السياسي في القرارات الفنية، إعطاء الأولوية المطلقة للأهداف السياسية والإيديولوجية (كالتأميم وتوسيع سيطرة الدولة) على حساب الكفاءة الاقتصادية والجدوى، وعدم مراعاة الظروف الزراعية والاجتماعية المحلية بشكل كافٍ.
- **نتائج غير مقصودة:** ساهمت السياسات في تعميق سيطرة الدولة على الاقتصاد الريفي، وخلقت طبقة بيروقراطية جديدة مسيطرة، ولم تحقق الرفاه الاقتصادي المنشود للفلاحين المستفيدين في كثير من الأحيان.

وبناءً على النتائج، يقدم البحث التوصيات التالية:

أهمية التوازن:

ضرورة الموازنة بين الأهداف الاجتماعية العادلة (كالتوزيع) والأهداف الاقتصادية (الإنتاجية، الكفاءة، الاستدامة) في أي سياسة إصلاحية مستقبلية.

المرونة والسياق:

تصميم السياسات الزراعية بمرونة وبما يتناسب مع الخصائص البيئية والاجتماعية والاقتصادية المحلية، وليس وفقاً لقوالب إيديولوجية جامدة.

دعم المستفيدين:

التركيز على توفير الحزم المتكاملة من الدعم للفلاحين المستفيدين (تمويل، تقنية، إرشاد، تسويق، بنى تحتية) وليس فقط توزيع الأراضي.

دور التعاونيات الحقيقي:

إعادة النظر في نموذج التعاونيات لضمان استقلاليتها الإدارية والمالية وخدمتها الفعلية لاعضاءها، بعيداً عن الهيمنة البيروقراطية.

التقييم المستمر:

اعتماد آليات للتقييم المستمر والمستقل لسياسات التنمية الريفية والزراعية لقياس آثارها الحقيقية وتصحيح المسار مبكراً.

البحث العلمي:

تشجيع المزيد من الأبحاث التاريخية والاقتصادية العميقة حول هذه الفترة وتجارب الإصلاح الزراعي في سوريا والمنطقة، باستخدام منهجيات نقدية وبيانات موثوقة، لفهم أعمق للدروس المستفادة.

قائمة المصادر والمراجع:

المراسيم التشريعية:

١. قانون الإصلاح الزراعي رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٣، مجلس الشعب السوري، عبر الرابط: http://www.parliament.gov.sy/arabic/eindex.php?node=٢٠١&cat=٩٤٣٤&nid=٩٤٣٤&print=١

٢. قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٦١ لعام ١٩٥٨، مجلس الشعب السوري، عبر الرابط: http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=٢٠١&nid=٩٤٣٤&ref=tree&

٣. المرسوم التشريعي رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٣، مجلس الشعب السوري، عبر الرابط: http://www.parliament.gov.sy/arabic/eindex.php?node=٢٠١&cat=٩٤٣٤&nid=٩٤٣٤&print=١

٤. المرسوم التشريعي رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٩، مجلس الشعب السوري، عبر الرابط: &nid=٢٠١http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=&&ref=tree١٦٧٠٥

٥. الموازنة العامة السورية (١٩٦٣-١٩٧٠)، عبر الرابط: ٢٠٢٠https://syrmh.com/

٦. التقرير السنوي لوزارة الزراعة (١٩٧٠)، دراسة الفاو (FAO) رقم SYR/Agr/70/12

الكتب العربية:

١. تفريغ الدول من سكانها أزمات الهجرة واللجوء من منظور ديمغرافي (سوريا أنموذجاً)، مركز الحوار السوري، ٢٣ تموز ٢٠٢٣م.
٢. حزب البعث أداة النظام السوري في التحكم والسيطرة على عمل النقابات المهنية في سوريا، الشبكة السورية لحقوق الانسان، ٨ أب ٢٠٢٤م.
٣. حسن الخطيب، حزب البعث العربي الاشتراكي، التاريخ الايدلوجية والتنظيم، مجلة قلمون، العدد الثامن والعشرون، المجلد ٧، تموز ٢٠٢٤م.
٤. عاتكة عمر، قراءة تحليلية لمراحل سلطة البعث في كتاب تطور المجتمع السوري، مركز جسور للدراسات، ٢٠١٨.
٥. عبد العال الصكبان، معنى الاشتراكية العربية، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد، ١٩٦٤م.
٦. عبد الهادي عباس، الأرض والإصلاح الزراعي في سوريا، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٦٦.
٧. عز الدين دياب، الوحدة العربية في فكر الأستاذ ميشيل عفلق، منظمة الطليعة العربية، ٢٠٠٢م، تونس.
٨. فينيق ترجمة، نور الدين الاتاسي الرئيس الفدائي، ٢٠٢٢م.
٩. محمد فاروق الامام، الحياة السياسية في سوريا عهد الاستقلال، دار الاعلام، عمان، ٢٠١٢م.
١٠. مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٠-١٩٦٣م.
١١. مينا ورد، سد الفرات: أزمة منتصف العمر، الجمهورية، ٢٦-١١-٢٠٢٤م.
١٢. مينايف، الاشتراكية العلمية نشوئها ومبادئها، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٩م.

الكتب المترجمة:

١. رايموند هينيوش، تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث، ترجمة: حازم نهار، دار رياض نجيب الريس، لندن، ٢٠١٤م.

٢. سيدني بيلي، الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة: الياس فرحان، دار الحرف العربي، بيروت، ١٩٩٢م.
٣. صموئيل هيلفونت، السلطوية فيما وراء الحدود: حزب البعث العراقي كفاعل عابر للحدود، مركز البيدر للدراسات والتخطيط.
٤. حنا بطاطو، فلاحو سوريا أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأناً وسياساتهم، ترجمة: عبد الله فاضل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤م

المواقع الالكترونية:

١. كيف تم استخدام العديد من القوانين السورية لأغراض تمييزية؟، عبر الرابط:
https://stj-sy.org/ar/%D

الهوامش:

(١) حسن الخطيب، حزب البعث العربي الاشتراكي، التاريخ الايدلوجية والتنظيم، مجلة قلمون، العدد الثامن والعشرون، المجلد ٧، تموز ٢٠٢٤م، ص ٢٥١.

(٢) قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٦١ لعام ١٩٥٨، مجلس الشعب السوري، عبر الرابط:
http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=٢٠١&nid=٩٤٣٤&ref=tree&

(٣) المرسوم التشريعي رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٣، مجلس الشعب السوري، عبر الرابط:
http://www.parliament.gov.sy/arabic/eindex.php?node=٢٠١&cat=٩٤٣٤&nid=٩٤٣٤&print=١

(٤) المرسوم التشريعي رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٩، مجلس الشعب السوري، عبر الرابط:
http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=٢٠١&nid=١٦٧٠٥&ref=tree&

(٥) المرسوم التشريعي رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٣، مجلس الشعب السوري، عبر الرابط:
http://www.parliament.gov.sy/arabic/eindex.php?node=٢٠١&cat=٩٤٣٤&nid=٩٤٣٤&print=١

(٦) المرسوم التشريعي رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٩، مجلس الشعب السوري، عبر الرابط:
http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=٢٠١&nid=١٦٧٠٥&ref=tree&

(٧) محمد فاروق الامام، الحياة السياسية في سوريا عهد الاستقلال، دار الاعلام، عمان، ٢٠١٢م، ص ١٣٣-١٣٩.

(٨) عبد الهادي عباس، الأرض والإصلاح الزراعي في سوريا، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٦٦، ص ٢٣٥.

(٩) مينا ورد، سد الفرات: أزمة منتصف العمر، الجمهورية، ٢٦-١١-٢٠٢٤م، ص ٢-٣.

(١٠) رايموند هينيوش، تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث،ترجمة: حازم نهار، دار رياض نجيب الريس، لندن، ٢٠١٤، ص ٣٠٨.

(١١) حزب البعث أداة النظام السوري في التحكم والسيطرة على عمل النقابات المهنية في سوريا، الشبكة السورية لحقوق الانسان، ٨ أب ٢٠٢٤م، ص ٥.

(١٢) رايموند هينيوش، تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث، ص ٣٤٠.

(١٣) عاتكة عمر، قراءة تحليلية لمراحل سلطة البعث في كتاب تطور المجتمع السوري، مركز جسور للدراسات، ٢٠١٨، ص ٣-٤.

(١٤) عبد العال الصكبان، معنى الاشتراكية العربية، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد، ١٩٦٤م، ص ٢٣-٣٥.

(١٥) عز الدين دياب، الوحدة العربية في فكر الأستاذ ميشيل عفلق، منظمة الطليعة العربية، ٢٠٠٢م، تونس، ص ١٠-١٦.

(١٦) فينيق ترجمة، نور الدين الاتاسي الرئيس الفدائي، ٢٠٢٢م، ص ٣-٥.

(١٧) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٠-١٩٦٣م، ص ٣٦١-٣٦٢.

(١٨) حنا بطاطو، فلاحو سوريا أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأناً وسياساتهم، ترجمة: عبد الله فاضل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤م، ص ٢٢١.

(١٩) للمزيد عن الاشتراكية العلمية أنظر: مينايف، الاشتراكية العلمية نشوئها ومبادئها، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٩م.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) كيف تم استخدام العديد من القوانين السورية لأغراض تمييزية؟، عبر الرابط:

https://stj-sy.org/ar/%D

(٢٣) التقرير السنوي لوزارة الزراعة (١٩٧٠)، دراسة الفاو (FAO) رقم SYR/Agr/70/12

(٢٤) المصرف الزراعي خصص ٥% فقط من قروضه لهم حسب تقرير البنك الدولي ١٩٧١.

(٢٥) الموازنة العامة السورية (١٩٦٣-١٩٧٠)، عبر الرابط: https://syrmh.com/٢٠٢٠

(٢٦) أنظر: المرسوم التشريعي رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٩، مجلس الشعب السوري، عبر الرابط:

http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=٢٠١&nid=١٦٧٠٥&ref=tree&

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) أنظر: المرسوم التشريعي رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٩، مجلس الشعب السوري، عبر الرابط:
http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=٢٠١&nid=١٦٧٠٥&ref=tree&

(٢٩) تفريغ الدول من سكانها أزمات الهجرة واللجوء من منظور ديمغرافي (سوريا أنموذجاً)، مركز الحوار السوري، ٢٣ تموز ٢٠٢٣م، ص ٣-٤.

(٣٠) سيدني بيلي، الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة: الياس فرحان، دار الحرف العربي، بيروت، ١٩٩٢م، ص ٢٢٩-٣٠٠.

(٣١) صموئيل هيلفونت، السلطوية فيما وراء الحدود: حزب البعث العراقي كفاعل عابر للحدود، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، ص ٤-٥.